

٣ السجلات المدنية للسكان هي سجلات ترصد الوقائع الحيوية مثل (المواليد ، الوفيات الزواج والطلاق :) وتتم عملية التسجيل فيها بصفة مستمرة، للحصول على معلومات وإحصاءات عن فترات مختلفة (يوم / أسبوع / شهر / سنة) ويستفاد من تلك السجلات إذا كانت مكتملة وبدرجة عالية من الدقة ، وقد بدأ التسجيل الحيوي للمواليد بمصر جزئيا عام ١٨٢٧ ثم انتشر في كثير من المدن عام ١٨٣١ ثم صدرت أول لائحة حكومية لتسجيل المواليد والوفيات وأنشئت دفاتر القيد ، بدء التسجيل الإجباري بمصر عام ١٩١٢ ولكنه لم يشمل كل أقاليم مصر لعدم كفاية مكاتب الصحة ، وصل معدل المواليد لنحو ٢.٤٥ في الالف عام ١٩٥٢ ونحو ٤.٣٦ في الالف عام ١٩٧٦ . الوفيات هي العامل السلبي الذي يسهم في الحد من الزيادة السكانية الطبيعية هي الفارق بين المواليد والوفيات) ، أما معدل الوفيات فهو يختلف حسب السن والنوع والمنطقة الجغرافية وهى أعلى بين الأطفال والشيوخ وفى الريف عن المدن وفى الإناث عن الذكور ، ٨ في الالف عام ١٩٥٢ لنحو ٧.١١ في الألف عام ١٩٧٦ هناك عامل يؤثر في تباين توزيع السكان وهو الهجرة (يقصد بها انتقال مجموعة من السكان من مكان لآخر وقد تكون : هجرة داخلية وهى انتقال السكان من منطقة لأخرى داخل حدود الدولة ومن أبرز مظاهرها النزوح من الريف الى المدن بحثا عن مستوى معيشي وخدمي وفرص عمل افضل وهى هجرة طوعية، في حين أن هناك هجرة السرية نتيجة ما تشهده بعض المناطق من حروب كمدن الفناء أو نتيجة لأثر بعض المشروعات القومية كبناء المد العالي وتهجير أهالي النوبة تراجع عدد سكان الريف من ٨٠ أوائل القرن العشرين إلى نحو ٥٦ عام ١٩٧٦ ، وأهم اتجاهات الهجرة نحو (القاهرة – الإسكندرية – مدن القناة – السواحل – يترتب عليها ارتفاع نسبة الذكور بالمحافظات الحضرية والحدودية التي يتوفر بها فرص العمل في قطاعات جانبية للذكور كالتعدين والسياحة . عواصم المحافظات) ، وهو ما يترتب عليه بعض المشكلات كالضغط على الموارد بالمدن المستقبلية . و حرمان المدن المصدرة للسكان من اهم الكوادر والعقول والكفاءات فيما يعرف بالهجرة الانتقائية التي قد وهناك مؤشر على ارتفاع نسبة سكان الريف من ٥٦ عام ١٩٨٦ لنحو ٥٧ عام ١٩٩٦ نتيجة تحسن الخدمات بالقرى وتراجع الخدمات بالمدن وتحسن وسائل المواصلات التي ربطت المدن بالضواحي والقرى التوابع . وقد ساهمت الهجرة الداخلية في رسم معالم بعض الحقائق السكانية بمصر منها أن القاهرة الكبرى تعد اكثف عواصم العالم بالنسبة للعدد الكلى لسكان الدولة ، كما تضم مدينتي القاهرة والإسكندرية نحو ١٧٪ من السكان عام ١٩٩٦ ، يتركز نحو ٤٢.٧ من سكان مصر بالدلتا ، كما تعد محافظتي الشرقية والدقهلية أكبر محافظات مصر سكانا في حين أن محافظة البحيرة أكبرها مساحة، وتعد محافظة القليوبية اعلى محافظات الدلتا من حيث كثافة السكان (٣٠٠٠ نسمة / كم ٢) تليها الغربية (١٧٣٥) نسمة كم (٢) المنوفية (١٧١٠) نسمة ((كم ٢) وتعتبر محافظات القناة اقل محافظات الدلتا سكانا نظرا لموقعها المتطرف ، يمثل الوجه القبلي نحو ٣٥٪ من سكان مصر يتركزون بنحو ٢٠٪ من المعمور المصري لذا كانت الكثافة السكانية مرتفعة ، وتعد محافظة الجيزة اعلى محافظات الصعيد كثافة سكانية (٤١٥٨) نسمة (كم ٢) ، في حين تمثل محافظات الحدود ٩٤٪ من مساحة مصر ويسكنها نحو ١٠.١٪ من السكان . هجرة خارجية وهى انتقال السكان الخارج نطاق الدولة نتيجة عوامل الطرد ويكون فيها اغلب المهاجرين من الشباب القادر على العمل وأهم مظاهرها التحاق العمالة المصرية بدول الخليج ، وقد يكون لها انعكاس على التحضر العمراني ، ويقدر عدد المصريين بالخارج بنحو ١٠ ملايين نسمة ولا تمثل الهجرة الدائمة الا نحو ٢٥٪ فقط من اعداد المهاجرين ثالثا : العلاقة بين النمو السكاني والتنمية : من الأمور الملفتة للنظر أنه حينما عقد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست عام ١٩٧٤، أنهى المؤتمر الى خطة عمل تدعو الدول المتقدمة الى إعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الاسرة للسيطرة على الخطر الأكبر الذي يهدد التنمية الاقتصادية في هذه الدول وهو النمو السكاني. وفي عام ١٩٨٤ حينما عقد في المكسيك المؤتمر العالمي للسكان خرجت الولايات المتحدة بفكرة جديدة مخالفة لتلك التي تبنتها في مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤ فقد رأت الولايات المتحدة أن النمو السكاني ليس بالضرورة أمرا سيئا، وأن المناخ الاقتصادي الحر هو المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة. فبالرغم من أن العالم كان متفقا على وجهه النظر القائلة بأن النمو السكاني بعد عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية عام ١٩٧٤، فانه 3 - أن النمو السكاني عامل مشجع للتنمية الاقتصادية القوميين Nationalists يرون أن النمو السكاني سوف يشجع على التنمية. فالقوميون يسعون نحو تحرير بلادهم من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية من خلال تكوين دول قوية فمن الافكار الاساسية للايدلوجية القومية هي أن المزيد من السكان سوف يؤدي الى المزيد من الانتاجية ومن ثم مزيد من القوة الاقتصادية. وربما اقتربت وجهه النظر الامريكية في مؤتمر السكان العالم عا ١٩٨٤ في المكسيك من هذا الاتجاه حينما انحصرت وجهه النظر الامريكية الرسمية في أنه في أي مجتمع في عام ١٩٨٤ كان هناك شبه اتفاق حول وجهه النظر الأمريكية بأن القضيتان (التنمية والسكان) ليستا متناقضتان بهذه الصورة. وهكذا فمن الواضح أنه توجد

ثلاث وجهات للنظر متعلقة بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية: 1- أن النمو السكاني عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية : لذا لابد من وضع موانع الزيادة السكان تشمل موانع إيجابية وهي تلك العوائق التي من شأنها زيادة معدل الوفيات كالحروب والمجاعات والأوبئة، ووصل الحد إلى أن اقترح تعقيم الرجال والنساء بشكل إجباري . - التعقيم الجماعي بغير علم الناس عن طريق وضع مواد كيميائية في الماء والطعام - قانون بإباحة الإجهاض . - إلغاء قوانين إغاثة الفقراء حتى يمنع من تكاثرهم - وضع قوانين تعقد عملية الزواج . - وضع ضرائب على الأطفال وزيادة تكاليف الزواج والرسوم المتعلقة به وبالأطفال. 2- أن النمو السكاني ليس عاملا ذو أهمية العملية التنمية الاقتصادية . : الماركسيين يومنون بأن عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية تنشأ أساسا من عدم وجود جهود تنموية أصلا، والاعتقاد الخاطئ بأن السكان يشكلون مشكلة أن الماركسيين يؤمنون بأنه ليس هناك أى علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية وان الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية الأخرى المصاحبة للتنمية الاقتصادية هي نتيجة لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وليس بسبب النمو السكاني. حر من الناحية الاقتصادية سوف يؤدي النمو السكاني الى زيادة الطلب ومن ثم تشجيع الاقتصاد. بمعنى أن نسبة كبيرة من السكان سوف تكون عند من صغيرة، وسوف يترتب على ذلك نتيجتان مهمتان لهذا الهيكل. الأولى على معدل الاعالة، والثانية هي أنه سوف يضع ضغوطا حادة على الاقتصاد لتوليد المدخرات القيام بالاستثمارات اللازمة للصناعة ولكي يتم توفير الوظائف لهؤلاء الجدد في سوف العمل. أ - معدل الاعالة: إن نمو السكان بمعدلات مرتفعة سوف يؤدي إلى جعل نسبة العمال (أو السكان في من العمل) إلى المعالين أى السكان صغار السن وكبار السن صغيرا، وهو ما يعني أنه في حالة نمو السكان الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع. بمعدلات مرتفعة فانه على كل عامل أن يقوم بإنتاج عددا أكبر من السلع أي أن يعمل أكثر فقط المجرد ب الدخول الى قوة العمل في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني سنجد أن أعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل سوف يتزايد كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة من العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلا بد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على الأقل مساويا لعدد السكان الذين يبحثون عنها وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي والذي يعتمد على الاستثمار وحينما يكون الهيكل العمري صغيرا يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات . أما إذا كان معدل نمو قوة العمل كبيرا فإن نسبة الذين يبحثون عن العمل الى تاركي الوظائف سوف تكون كبيرة المشكلة السكانية هي عدم التوازن بين عدد السكان من ناحية والموارد والتنمية والخدمات من ناحية أخرى ؛ وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمسألة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدي العاملة وتدني مستوى الانتاجية ومشاكل مرتبطة بالأسرة، والعادات المجتمعية وغيرها، بهذا المعنى نجد أن المشكلة السكانية لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل، الخ هي التي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية لذا يجب ألا ينظر إلى الزيادة السكانية كمسألة في حد ذاتها ولكن ينظر إليها في ضوء عدم التوازن بين السكان من ناحية والموارد ومعدلات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، ومن المعروف أن المحافظة على مستويات المعيشة تتطلب أن يكون معدل النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني حتى تتحقق التنمية التي يشعر بها المواطن. ولكن الواقع في مصر غير ذلك حيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ ٣.٩% ، مقابل ٢٠% لمعدل النمو السكاني عام ٢٠١٦. البعد الأول: النمو السكاني السريع : تشير المؤشرات السكانية أن عدد السكان في مصر بلغ حوالى ٩٢ مليون نسمة فى بداية عام ٢٠١٧ بالإضافة إلى حوالى ٧، ٥ مليون نسمة يعيشون بالخارج طبقا لتقديرات وزارة الخارجية (إجمالى حوالى ١٠٠ مليون نسمة) . وبلغ معدل المواليد ٢٠.٢ لكل ألف من السكان ومعدل الوفيات ٦، ٥ لكل ألف من السكان وبلغ معدل الزيادة الطبيعية ٢٢، وبلغ معدل النمو الطبيعي ٢.٦٪ سنويا ، ومن المعروف أن معدل النمو السكاني هو محصلة تفاعل ثلاث عمليات رئيسية هي المواليد والوفيات، والهجرة الخارجية. إلا أن السكاني يتركزون في الشريط . الضيق لوادي النيل والدلتا، وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ضئيلة ، (حوالى ٥. وطبقا لبيانات السكان عام ٢٠١٧ فقد بلغت الكثافة السكانية بمصر على أساس المساحة المأهولة (٩.١١٦٢ نسمة في الكيلو متر المربع وتزداد هذه الكثافة بصورة كبيرة في المدن الكبرى، ٥ ألف نسمة في الكيلو متر المربع وقد انعكست الكثافة المتفاوتة للسكان في المحافظات والمناطق المختلفة بمصر أيضا على اختلال توزيع السكان بين الريف ٥٧. وفيما يلي بيانات مصر ٢٠١٨ بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : البعد الثالث : تدنى الخصائص السكانية : ١- اختلال التركيب العمرى للسكان وارتفاع نسبة الأطفال : حيث أوضح تقرير "مصر" ٢٠١٥ ، ٣ أعلى من ٧٥ عاما، وهذا المؤشر السكاني يظهر بوضوح من مناظرة الهرم السكاني لمصر مع دول العالم ، الهرم السكاني هو التوزيع النسبي للسكان حسب العمر ، حيث تكون القاعدة هي صغار السن الذين يمثلون السكان

الذين تتم اعاليتهم ، وكلما اتسعت قاعدة الهرم السكاني كلما ارتفع معدل الاعالة، وفي عام ٢٠١٧ تم الاعلان عن أن نسبة الذكور من إجمالي عدد سكان مصر ٥١.٦%، مقابل ٤٨.٤% نسبة الإناث ، فيما بلغت نسبة النوع ١.٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، ويعتبر المجتمع المصري شاباً و «فتياً» على حد تعبير التقرير الذي أفاد بأن الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة تبلغ نحو ثلث السكان بنسبة ٣٤.٢٢ - ارتفاع نسبة الأمية : وفقاً لبيانات بحث القوى العاملة عام ٢٠١٥ ، فان ٩٩/٢٠ معدل الأمية للأفراد ١٠ سنوات فأكثر) عام ٢٠١٥ وأن عدد الأميين (١٠) سنوات فأكثر بحوالي ١٤,٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥ ، منهم ٩,٣ مليون نسمة من الإناث، وتبلغ نسبة الذكور ١٤, في حين بلغ معدل الأمية للسكان (١٥) سنة فأكثر (٢٣,) للذكور ١٦,٦ مقابل ٩/٣٠ للإناث ، وفي تعداد مصر ٢٠١٦ تم الاعلان ان عدد الأميين في مصر قد بلغ العدد ١٨, مليون نسمة ، (بالمقارنة ب ١٧ مليون في التعداد السابق ٢٠٠٦) . وسبب تقدمها، والعامل الرئيسي في نهضتها، والاستثمار الحقيقي لمواردها البشرية، وبدونه تفسد العقول والضماير والأذواق، وينتشر الفساد والفضى، ويدب الوهن والضعف في مناحي الحياة المختلفة ، بلغت نسبة التسرب من التعليم لما هم فوق ٤ سنوات، في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية ٣.٧، فيما بلغت نسبة الذين لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً ٢٦.٨، وهي نسبة لا يستهان بها فأكثر من ربع المصريين لم يلتحقوا بالتعليم من الأساس. (حسب تعداد مصر ٢٠١٦) ، وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم عن مؤشرات التعليم في مصر بتقارير التنافسية الدولية في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، لتحصل على المرتبة رقم ١٣٤ من إجمالي ١٣٩ دولة في مؤشر جودة التعليم الابتدائي، والمركز ٢٨ ضمن ١٣٩ دولة في نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وجاءت في المركز ٨٥ ضمن ١٣٩ دولة في نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي والمركز ١٣٥ ضمن ١٣٩ دولة في جودة التعليم العام والعالي، العلوم والرياضيات . انخفاض نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة : تشير نتائج سلسلة بحوث القوى العاملة بالعينة التي يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجرائها - إلى أن نسبة مساهمة الإناث في الفئة العمرية ١٥ - ٦٤- سنة في قوة العمل ٢٢%. ٥% من إجمالي قوة العمل - وهي تمثل ما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التي تبلغ ٧٠.٥ ، و للذكور عام ٢٠١٥ . وبلغت نسبة الإناث اللاتي يعملن عمل دائم ٧.٨٤% مقابل ٦٠.٧% للذكور، و بلغت نسبة النساء العاملات بأجر في الأنشطة غير الزراعية ١٨. ٢ عام ٢٠١٥ . الأمر الذي تطلب مزيد من الجهد نحو الاهتمام بتعليم الإناث وخلق فرص العمل المناسبة لهن . ه ارتفاع معدل البطالة. المقصود بالبطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه ، ويمكن أن تكون البطالة كاملة أو جزئية ؛ البطالة الجزئية : هي تخفيض مؤقت في ساعات العمل العادية أو القانونية وكذلك توقف أو نقص الكسب بسبب وقف مؤقت للعمل دون إنهاء علاقة العمل، وبوجه خاص لأسباب اقتصادية وتكنولوجية أو هيكلية ترتب عليها انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتزايد معدلات الفقر التي أصبحت ٢٧، ٨ % عام ٢٠١٥. وقد ورد في تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة ٢٠١٦، أن معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٢٩ سنة) بلغ ٢٧.٣٪ من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية،